فكيف يتعامل الباحث مع هذين القولين المتضادين، في مسألة واحدة، لاستاذ النحاة، الذي قيل فيه، وفي كتابه: «مَنْ أراد أن يعمل كتاباً في النحو بعد كتاب سيبويه فَلْيَسْتَحِي»[1].

لقد دفع هذا التناقض الصارخ في أقوال سيبويه بابن جنّي إلى محاولة الخروج من هذا المأزق بتبريرات، وتأويلات لغوية، ليثبت فيها أنّ التاء المفتوحة في الأسماء التي في مثل بنت وأخت وهنت، لَيْست إلّا لام الأسم، وأنّها مبدلة من الواو والياء لامين، وأنها ليست للتأنيث؛ لأنّ تاء التأنيث، هي التاء المربوطة المفتوح ما قبلها، فقال: أخْت، وبِنْت، وهَنْت، وكِلْتا، أصل هذا كله: أخَوَة، وبَنَوَة، وهَنَوَة، وكِلْوَا، فنقلوا: أَخَوَة، وبَنَوَة، ووزنهما «فَعَل» إلى «فُعْل وفَعْل» وألحقوهما بالتاء المبدلة من لامها بوزن «قُفْل» و «جِلس» فقالوا: أُخْت، وبِنْت، وليست التاء فيهما علامة تأنيث، كما يظن من لا خبرة له بهذا الشأن، لسكون ما قبلها، هكذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح، وقد نصّ عليه في باب ما لا ينصرف، فقال: لو سمّيت بهما رجلاً لصرفتهما معرفة، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم[2].

---

(١) السيرافي، ابو سعيد الحسن بن عبد الله، ت سنة ٣٦٨ هـ، **أخبار النحويين البصريين**، اعتنى بنشره فريتس كرنكو، بيروت: المطبعة الكاثوليكية (١٩٣٦ م)، ص: ٥٠.

(٢) ابن جنّي، الخصائص، ص: ١/ ٢٠٠، **وسر صناعة الاعراب** لابن جنّي، تحقيق مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف، وابراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، =